يوم الوحدة

عبدالرحمن مراد

مرّ يوم (٢٢مايو) باهتاً وفاقداً لقيمته ومعناه، حتى الاحتفاء به لم يكن بالمعنى والقيمة التي كان عليها في سالف عهده من سنينه الخوالي، الحال بطبيعتها تتغير وتتبدل، ولكل زمان دولة ورجال، هذا هو حال الدنيا بيد أن الاشياء تفقد قيمتها كلما أخذنا الزمن في حباله وكلما دارت عجلة التكنولوجيا.

لقد وقفت ذلك اليوم على طلل (٢٢مايو) وتخيلت نفسي كجدي امرئ القيس الكندي، أبكي وأستوقف كل المارين كي نندب حظ هذا الوطن العاثر الذي كلما توحّد حنّ حنين الإبل الى الانفصال، وكلما انفصل حنّ حنين العاشقين الى الوحدة، وهكذا هو دواليك منذ نشأة دولته التاريخية الى لحظته التاريخية المعاصرة، فالمكربيون - أي الملوك الذين وحدوا اليمن في الدولة القديمة - وفق إحصائية لأحد الباحثين، بلغوا أكثر من خمسين مكرباً - موحداً.. ومعنى ذلك أن اليمن عانت من الانقسام والتجزئة أكثر من خمسين مرة في تاريخها القديم ثم توالت عليها الأحداث بين الوحدة الجغرافية والسياسية وبين التعددية، الى عام ١٩١٤م حين قام العثمانيون والبريطانيون بترسيم الحدود وأطلق البريطانيون مسمى الجنوب العربي على الجزء الجنوبي الذي يقع في نطاق سيطرتهم وأصبح على الهيئة التي كان عليها قبل الوحدة، في حين أنه قبل الاستعمار كانت الانقسامات السياسية تأخذ أبعاداً متعددة ومتداخلة في الجغرافيا، فمخلاف المعافر مثلاً - في حقب التاريخ الاسلامي- كان يمتد جغرافياً من العدين الى عدن أو من عدن الى العدين، والدويلات التي نشأت كانت تمتد في الجغرافيا التي تستطيع الوصول اليها، كل دولة حسب قوتها وقوة نفوذها.

ومع مرور أكثر من عقدين من التوحد المعاصر والذي قاده المكرب اليمني علي عبدالله صالح، مايزال شبح الانقسام يطل برأسه لكنه هذه المرة يختلف عن أي نموذج تاريخي سواءً من حيث التوحد أو من حيث الانفصال، فالجغرافيا التاريخية لم تكن تأخذ بعداً جهوياً أو محدداً ولكنها كانت تتداخل تداخلاً نسيجياً، لذلك لا يمكننا أن نصف ما حدث في حقب التاريخ بالانفصال، فالتعبيرات السياسية كانت تنزع نزعة تسلط وتقهرها القوة والنفوذ في بعض الأجزاء من الجغرافيا الوطنية، كما أنها كانت تعتز بالانتماء الحضاري وبالهوية التاريخية والثقافية، ولم تقل بنفي الهوية مطلقاً.. وجل الخوف أن تتمسك حركة الانفصال بالمحددات الموضوعية التي أطلقها الاستعمار مطلع القرن الماضي بقصد فصل المنطقة المستعمرة عن هويتها الحضارية والتاريخية، وهو ذات الشعار الذي يتفاعل معه الحراك حين يقول بنفي اليمنية عن الجنوب والقول بـ«الجنوب العربي»، ودلالة مثل تلك النفسية والاجتماعية قد لا تخفى، فشعب الجنوب يعاني من حالات قهرية جعلته يهرب الى نقاط يرى أنها كانت مضيئة في التاريخ من حيث الشعور بالقيمة والمعنى والشعور بالقوة الذي كانت تمثله الدولة، فالرمزية هنا دالة على الفراغ، فراغ الشعور بالقوة/ الدولة، والهروب الى تلك النقطة هو من أجل الشعور بالحضور وبالامتلاء.. والمشكلة التي تجعلنا في قلق وخوف هي تمكن الشعار من اللاوعي وتداخله مع التكوين النفسي والاجتماعي، وهو الأمر الذي ستكون نتائجه في المستقبل أكثر من حجم كثافته في الحاضر، وسواءً انفصل الجنوب أو ظل في إطار الدولة الواحدة فإن الشعارات السياسية التي يهرب إليها السياسي بوعي في حاضرة ستهدد الاستقرار والامن في غياب الوعي في المستقبل.

ما نحبذ قوله ان حضور الذات في الفعل السياسي بتلك الكثافة سيعمل على تهديد المستقبل الوطني، وعلى أولئك - صناع التاريخ الدامي والمتصارع- أن يقفوا في نقطة محايدة ويتركوا اليمن يصنع تاريخه الحديث ويحدد معالم مستقبله.

الوحدة فوق الأنظمة والحكام!

< من منا لا يتذكر البيان الشهير الذي وقع عليه الشيخان مجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم في ذروة أزمات ما بعد الوحدة وقبل الوصول لمحطة الحرب؟
الحل الذي قدمه ذلك البيان هو إبعاد أو إقصاء علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض.
حتى لو بات الحل هو إقصاء علي أو عليين فإنه من هذا الحل تأتي المشكلة فيما بعد علي أو ما بعد «العليين».
طرحت قيادات في الاشتراكي حينذاك أنه لا حل إلا بإقصاء علي عبدالله صالح أو بالانفصال وطرح إقصاء العليين يستجيب لهذا السياق مما تعنيه المقايضة من تقويض وحتى من افتراض الوصول لما بعد عليين!
أليست الوحدة أكبر من أي حاكم ومن أي علي حين يظل أو يرحل؟

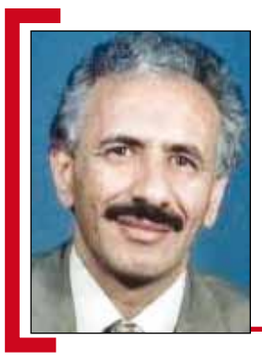

مطهر الأشموري

إذا تتبعنا أداء الاشتراكي بعد ١٩٩٤م فسنجد أنه قاطع انتخابات ١٩٩٧م البرلمانية بمبرر أن لا يعطي المشروعية للنظام والهدف يصبح تعطيل الشرعية أو الرفض للمشروعية.

كما ان الخطاب الإعلامي ركز على التمييز في المواطنة بين الشمال والجنوب والمواطنة غير المتساوية وما إلى ذلك.

وسبق ذلك خلال التأزمات وذروتها حملات مركزة تحت عناوين مثل «لا.. للضم والإلحاق»، وبالتالي فالحديث عن المواطنة غير المتساوية والتمييز ضد مواطني الجنوب ولصالح الشمال هو امتداد للتفعيل السياسي مع تحوير في إدارته وأدواته السياسية.

لا يمكن لأي حاكم أو نظام في ظل الطريقة التي تمت بها الوحدة وتموضع الصراعات داخلياً حولها ومعها أن يسير في ضم وإلحاق أو تمييز في المواطنة لأنه لا يمكن أن يسير في دور الأداة مع الطرف الذي رفع هذه الشعارات لأهداف سياسية تمثل استهدافاً سياسياً لهذا الحاكم.

فأي حاكم أو نظام قد يقع في أي أخطاء أو خطايا أخرى ولكن المستحيل أن يسير أو يقع في أخطاء وصمه بها خصومه قبل وقوعها كأنما يتمنون أن يقع فيها وإلا فإنهم سيستعملونها سياسياً كتعبوية صراعية سياسية.

لقد اختلفت خلال هذه الفترة مع المعارضة للتعامل مع أخطاء النظام وأجهزته بفلسفة في الوظيفة والتوظيف السياسي بما لم يحدث من معارضة في ومع أي ديمقراطية، فالمعارضة لا تريد الضغط على أي أخطاء في الواقع بهدف إصلاحها لصالح الواقع بل تريد استمرار الأخطاء ودورها ليس إصلاحها بل الاستفادة من معطاها أو متراكمها للقفز على الحكم.

هذا يعني أن الضم والإلحاق والمواطنة غير المتساوية فلسفة توظيف كأدوات وظيفة سياسية ولأهداف سياسية.

مثل هذا الطرح والفلسفة كان يستفيد من خوف أو حرص على الوحدة، ولذلك لم يكن من المناسب تأكيد عدم وجود تمييز لصالح المواطنين في الشمال أو غيره.

لا يوجد نظام حتى الآن بكفاءة وقدرات التمييز لصالح الملايين الأكثر من الشعب ولو وصل نظام لمستوى هذه الكفاءة والقدرات فما حاجيته للتمييز ضد الجنوب؟

إذا النظام في عهد الزعيم صالح من تموضعه أو وضع توازنات أو مراكز قوى رافقته أخطاء مما يطرح تحت عنوان «الفساد» مثلاً فانعكست على كل العامة قبل أو بعد الوحدة.

لنا افتراض أننا أصبحنا بعد عقدين أو نصف قرن من ترك الزعيم علي عبدالله صالح وحينها لا يستطيع أي مناورة بأكذوبة تمييز ضد مواطني الجنوب أو مع مواطني الشمال لاستحالة ذلك سياسياً وواقعياً.

تحقق الوحدة الفيتنامية اقترن بأذل هزيمة لأمريكا في تاريخها الحديث، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية اقترن بانهيار وتفتت الاتحاد السوفيتي، وإذا المتغيرات العالمية في حالات مؤاتية تمثل دافعاً ومن ضمن عوامل مساعدة لاستعادة بلد لوحدته فهذه الوحدة كيفما تحققت هي استحقاق الاجيال والمستقبل فوق الصراعات على الحكم والأخطاء لأي حاكم أو نظام.

لا يبرر النظام الشيوعي في فيتنام تمزيق وحدة فيتنام التي تحققت وللشعب الفيتنامي إن أراد أن يسعى ويناضل لأفضل وأفضلية من خلال النظام أو تغييره وفي ظل ومن أرضية الوحدة.

إنني مؤمن إيماناً كاملاً بأنني ظلمت من علي عبدالله صالح وفي عهده، ولا استطيع غير التفهم لمن هذا وضعه أو مشاعره وأحاسيسه بغض النظر عن فوارق التفكير والعقليات والأغلبية من أبناء الشمال يشكون المظالم ويتذمرون من ظلم تجاوز الاحتمال واتصور مثل هذا وأقل أو أكثر في مناطق ومحافظات أخرى.

لقد ظلت الشيوعية تشخص مساوئ الرأسمالية التي لا يغطيها انتصارها في الحرب الباردة.

وللتموضع العالمي من انتصار الرأسمالية بعد الوحدة انعكاساته التي تتداخل وتتلاحم مع ماضي كل واقع ووضع من فساد، ولكن الوحدة ليست المسؤولة ولا علاقة لها بذلك من أبجديات الانتماء الوطني والفهم الواعي الواقعي.

في سياق ومشهد التطورات الداخلية والخارجية المترابطة فكأنما أثقال العالم جاءت من خلال محطة ٢٠١١م لتحقيق ترك علي عبدالله صالح للسلطة من خلال توافقات سياسية لبديل يحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار، وبذلك تحقق رحيل العليين كما طالب بيان الشيخين قبل ١٩٩٤م.

كل الحملات السياسية والاعلامية حتى ٢٠١١م ظلت تربط الوحدة وتربط طرح العودة للانفصال وتبرر ذلك بأخطاء الرئيس السابق.

إذا ذلك الطرح حقيقي فالمفترض أنه برحيل صالح لم تعد الوحدة مشكلة ولم يعد لأحد مشكلة مع الوحدة وغير ذلك يبرئ الزعيم مما ظل يربط به ويطرح عنه في تبرير التململ ومحاولة الانقلاب على الوحدة.

وشاء القدر أن تكون إرادة المجتمع الدولي وأثقال العالم من خلال الممثلين والسفراء حاضرة كشريك ومشرف على الحوار الوطني ليقولوا لكل صاحب حق ولكل مطالب مشروعة ولكل من ظلم أو لحق به ظلم بأن يقدم هذه المطالب والنظام الجديد في اليمن بل والعالم يتعهد ويلتزم بكل معالجات إعادة الحقوق ورفع الظلم والمظالم.

التبرم أو التململ الرافض للتعامل مع هذا الانصاف لن يصبح غير الانصاف للزعيم علي عبدالله صالح.

في مسألة الوحدة فإننا لا نتناكف كأطراف لأي أهداف وفي أي اصطفاف لأن الوحدة هي فوق الأنظمة والحكام وفوق المتغيرات والمحطات وعلى هواة الصراعات وأي تطرفات أن لا يمارسوا التطرف ضد واقعهم وأوطانهم بوعي أو بدونه!

(2-2)

اشكالية تأسيس الدولة الوطنية في اليمن هي اشكالية قديمة، حيث ظلت مشروعاً متعثراً طوال مئات السنين من تاريخنا السياسي والاجتماعي، لم تترسخ خلالها تقاليد وأركان الدولة، كجهاز اداري ينظم المعاملات والعلاقات وكمؤسسة تكفل الحقوق وترعى شئون الناس وتحقق الأمن والاستقرار، وانما عاش اليمنيون طوال هذه الفترة إما في ظل دويلات صغيرة مهترئة أو في حالة اللادولة..

دولة المجتمع

الهوية اليمنية المفقودة

كون بناء الدولة وترسيخ قواعدها يتطلب توافر حالة من الأمن والاستقرار، تتحقق خلالها الكثير من التحولات الاجتماعية والثقافية، حيث تصبح الدولة قيمة اجتماعية وأخلاقية راسخة في وعي الناس وثقافتهم وانتمائهم الجمعي.

الثانية انه لم تتوافر طوال تاريخنا السياسي والاجتماعي ولأكثر من عشرة قرون الفرصة المناسبة لبناء الدولة اليمنية وترسيخ قواعدها وأركانها، بسبب الحروب والصراعات التي لم تكف ولم تهدأ طوال هذه الفترة، سواءً بين الدويلات التي كانت تتوالد بالعشرات في آنٍ واحد هنا وهناك، او الصراعات المستمرة داخل الدويلة الواحدة على شكل ثورات صغيرة او بروز طامحين جدد يقودون حركات انقلابية للانقضاض على السلطة، وفي كل هذه الصراعات كانت القبيلة هي العامل الفاعل والمؤثر في هذه الصراعات وفي اقامة الدويلات وفي اسقاطها، والأموال التي كانت تتدفق الى زعماء القبائل تعتبر أهم محددات تفاعل القبائل ونشاطها الحربي.

ما نود ان نصل اليه مما ورد سابقاً ان الدولة كحالة تحول من مرحلة القبيلة وسطوتها الى حالة الدولة كنظام وتقاليد مؤسسية في الحكم، لم تتحقق طوال عقود من الزمن، ولم تبدأ ملامحها تظهر إلا بعد ثورتي سبتمبر واكتوبر، لكنها كانت دولة شطرية.

وعلى الرغم من كل ما اعترضها من معوقات وانكسارات كثيرة أهمها تكالب القوى التقليدية والقبلية والسلاطينية على السلطة وعلى امكانات البلاد، بمعنى اخضاع الدولة للقبيلة وسيطرة زعماء العشائر على كيانها المؤسسي، وخاصة في انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، إلا انها استمرت كمؤسسة شكلية بلا مضمون اجتماعي وتنموي.

كانت فترة الشهيد الحمدي والتي عُرفت بحركة التصحيح أنضج مرحلة يمنية خطت خطوات جادة في اتجاه بناء الدولة اليمنية الحديثة المتحررة من سطوة القبيلة ومراكز القوى، بمعنى انه تم اخضاع القبيلة لسلطة الدولة ودمجها في بنيتها المؤسسية، إلا ان المشروع أجهض مبكراً، لنفس العوامل بالاضافة الى العوامل الخارجية التي لم تهدأ ولم تكف تدخلاتها وتأثيراتها في رسم ملامح الدولة وشكل نظام الحكم في اليمن.

الدولة الشطرية التي نشأت بعد ثورتي سبتمبر واكتوبر بهويتين سياسيتين لم تسقط رغم كل ما واجهها من صراعات وتكالب وانقلابات، بل ظلت قائمة كتقليد شكلي أكثر منه مضموناً وظيفياً ومؤسسياً، بمعنى انها لم ترتقِ الى مستوى دولة المجتمع سواء في الشمال او الجنوب.

عندما تم إعلان قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ولم يتم استيعاب أن الهوية المفقودة طوال التاريخ السياسي والاجتماعي في اليمن، هو غياب دولة المجتمع، الأمر الذي تحول الى أهم اشكالية واجهت دولة الوحدة وتعمقت هذه الاشكالية بحرب صيف ٩٤م وما تلاها من أحداث وتداعيات..

محمد علي عناش

كنا في الحلقة السابقة قد تناولنا أهم عنصر في نجاح التجارب الوحدوية، يتمثل في القدرة على صهر التمايزات الحادة في إطار نظام حكم سياسي جديد يستوعب التعدد والتنوع ويقوم على احترام قيم التعايش السلمي المشترك والحقوق والحريات والتداول السلمي للسلطة، وتترسخ أركان الدولة الموحدة «دولة المجتمع» على مدى ما يتراكم من نجاحات وانجازات في ترسيخ هذه القيم والمبادئ العامة المشتركة.

التعدد والتنوع في دولة المجتمع لايقوم على أساس التمايز الديني او العرقي او الثقافي، وانما على اساس التنافس البرامجي، من هنا تحل اشكالية الهوية وتنصهر في منظومة من القيم الجمعية التي تقوم عليها دولة المجتمع، وفي هذه الحالة نجد شعوباً ديمقراطية تنتخب رئيساً لها من اصول افريقية مثلاً دون ان يكون هناك أي اشكالية، كما ان الحزب السياسي في هذه الدولة الديمقراطية لاينشأ على اساس طائفي أو مذهبي أو عرقي، وانما يستوعب في عضويته مختلف الطوائف والاصول التي لا تشكل أية اشكالية لهذا الحزب، لأن خيارات ومحددات الانتماء له هي المشروع السياسي والاقتصادي للحزب.. اشكالية الهوية في الحالة اليمنية لاتتمثل في وحدة شعب الجنوب وشعب الشمال حسب مايُطرح، لاننا في الاصل شعب يمني واحد، لاتوجد به تمايزات حادة وعميقة، غير أن اشكالية الهوية تتمثل في الهويتين السياسيتين الحاكمتين للشعب اليمني الواحد، النظام الاشتراكي الماركسي في الجنوب والنظام الرأسمالي التقليدي في الشمال، وكلا النظامين طوال ثلاثة عقود قبل الوحدة، لم يقيما دولة المجتمع، بل أقاما دولة الحزب في الجنوب ودولة مراكز القوى في الشمال.

القضية الرئيسية أمام اليمنيين هي بناء دولة المجتمع

هذه المسألة كان لابد ان تُستوعب جيداً، حيث لم يعمل طرفا الوحدة اليمنية منذ الوهلة الاولى على اختراع الهوية السياسية الجديدة والمناسبة لدولة الوحدة التي تصهر بداخلها التمايز السياسي وتستوعب الخصوصيات الاجتماعية والثقافية هنا وهناك، كما تعمل على اقامة دولة المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبمختلف الطرق والمناهج العلمية والبرامجية التي تكفل انجاز تحولات متسارعة في الجهاز الاداري ومؤسسة الامن والجيش والممارسة السياسية والديمقراطية والتأهيل المدني للقبيلة.

الذي حصل ان الهويتين السياسيتين ظلتا تحكمان دولة الوحدة طوال سنواتها الاولى التي عُرفت بالمرحلة الانتقالية، الأمر الذي أنتج أزمة سياسية حادة في عمق دولة الوحدة، عمل طرف ثالث على اثارتها أكثر والانحراف بها الى مسارات معقدة وخطيرة، لم تعالج هذه الأزمة ولم يتم تلافيها من قبل شريكي الحدث التاريخي العظيم، وانما تُركت للاستثمار والتوظيف اللاأخلاقي من قبل الطرف الرافض لمشروع دولة الوحدة بمحددات وخيارات دولة المجتمع، فعمل جاهداً على سد المنافذ في وجه كل الحلول المنطقية والوطنية لأزمة الفترة الانتقالية، باستثناء منفذ وحيد لحل وحيد وهو الحرب، فكان مسعرها ومؤججها بتحركاته داخل المعسكرات الى ان اندلعت في صيف ٩٤م، ولم يكتفِ بذلك بل اعطى لهذه الحرب غطاء دينياً ومنحها صفة الحرب المقدسة كما لو انها حرب بين دار كفر ودار إسلام، عمدها وثبتها بإطلاق الفتاوى الكارثية التي احلت الفيد والقتل للجنوبيين.

الإصلاح أجج لحرب 1994م ومنحها غطاءً دينياً ووصفها بالحرب المقدسة

من المؤكد ان الحرب أفرزت تداعيات وآثاراً خطيرة ومظالم متعددة، لم تُسوَّ وتعالج بشكل جذري في حينه، وانما تُركت في معظمها عالقة كقضايا ومشاكل تفت في عضد الوحدة والنسيج الاجتماعي اليمني، كما لم تسع جميع الاطراف الى تلافي هذه الاشكالية ولم تساهم في تقريب الحلول والمعالجات، وانما تُركت للشد والجذب والفعل ورد الفعل ليس في هذه القضية فحسب وانما في جميع قضايا ومشاكل البلاد، في ظل استمرار غياب دولة المجتمع اليمني تعتبر القضية اليمنية الرئيسية المزمنة، وغياب التوجه الجاد من جميع الاطراف في هذا الاتجاه، لان قضية بناء دولة المجتمع ليست قضية الحاكم لوحده وانما قضية الجميع، سلطة ومعارضة، احزاباً ومنظمات مدنية وشبابية وثقافية، وسلطة تشريعية ... الخ.

اليوم ونحن نعيش أجواء احتفالاتنا بالذكرى الثالثة والعشرين لاعلان الوحدة اليمنية المباركة، التي تتزامن مع استمرار فعاليات وأجواء مؤتمر الحوار الوطني، نؤكد ان ترسيخ كيان الوحدة وتجاوز المنعطف الخطير الذي تمر به البلاد، لايمكن ان يتم من خلال الرؤى والدراسات التي مازالت تدور في دائرة تصفية الحسابات وفي فلك شخصنة القضايا، ولا من خلال السقوف المرتفعة والحلول القافزة على المنطق والموضوعية وحقائق الواقع، لأن استمرار هذا التوجه وهذا المنطق اللاعقلاني سينحرف بالحوار الى مسارات الحلول والخيارات المدمرة، فالحلول المنطقية قريبة منا وفي متناولنا، فلماذا نأبى إلا ان نبحث عنها خارج محيط العقل ودائرة الممكن؟ هذه ظاهرة خطيرة لايمكن ان تقودنا الى شاطئ الأمان، ولايمكن ان تبني وطناً ولامجتمعاً، وانما تجعل الجميع يعيشون في دوامة وفي حالة من التيه والعدمية التي ستنجلي بفوضى شاملة.

لذا فالقضية الرئيسية والجوهرية هي بناء دولة المجتمع، فعلى الجميع ان يتجهوا بصدق ومسئولية وطنية وتاريخية إلى وضع لبناتها الأولى وأركانها الرئيسية.